

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول بندوة تحت عنوان «رؤية وطن» في ضاحية عبدالله السالم مرزوق الغانم: إسقاط الحكومة للاستجواب تنقيح للدستور وتقييد لحق الأمة في المساءلة السياسية وترسيخ لسوابق خطيرة



علي نثيان الغانم ود. أحمد الخطيب وفؤاد الغانم وفصيل الشايع في مقدمة الحضور



النائب السابق مرزوق الغانم متحدنا خلال افتتاح مقره الانتخابي

وسادف عن المظلوم، ولم يختلف الغانم على أن هناك اثنين يختلفان على أن هذا الموقف هو الموقف الدستوري السليم تجاه هذه الإداة الرقابية المهمة.. وأضاف أن الكلام النظري ليس محل خلاف، لكن من الذي طبه على أرض الواقع؟، ومن نفذه داخل قاعة عبدالله السالم؟ لافتا إلى أن المجلس السابق انقسم إلى ثلاث معسكرات اثنتان منهما اما مع أو ضد الحكومة في كل شيء وثالث صغير كان ينظر إلى القضية قبل أن يحكم عليها ويقف مع الحق ويعارض الاستجوابات التي اعتقد بعدم أحقيتها، ولم تكن له مواقف مسبقة من أي قضية.

وذكر بأن فريقه قدم استجوابا لأحد الشيوخ الوزراء ومع ذلك رفض بشكل واضح تصريحات بعض النواب الذين قالوا «خل نستجوب كل الشيخوخ» لأن الاستجواب يجب أن يكون على قضية واضحة وليس على الهوية، مؤكدا احترامه لكل الشيوخ والكهول أبناء الشعب الكويتي، لكن الاستجواب كان بسبب مخالفة الوزير للقانون ومن وجهة نظرنا مخالفة القانون لا يستغنى عنها أحد لا المواطن ولا الشيخ.

واستطرد قائلا «أما القضايا المتعلقة بالثوابت الدستورية، فموقفي مع زملائي كان واضحا وثابتا ولم يتغير، وصوتنا البنية 17 من

الوطنية، واستجواب رئيس الوزراء. وأشاد بمواقف النائبين السابقين مشاري العنجري وصالح الفضالة واللذين تعلم منهما صلاية المبدأ دون تطرف وأن علو الصوت لا يعني قوة الحجة، مستشهدا بموضوع العم محمد الرشيد مع العم عبدالله الروضان حيث لم يخف العم بو أحمد من أن يقال عنه ان عنده صفقة ولم يخف أن يقال عنه انه حصل على مناقصة وكذلك الوزير لم يخش أن يقال انه خضع للنائب ولكن الإثنين وضعوا مصلحة البلد فوق كل شيء وهؤلاء الرجال هم من يجب أن تقتدي بهم وأن نعيش بنسبهم، وهم الذين ماتوا وهم أحياء في قلوبنا.

وسأل الغانم الحضور فيما لو جاءهم مرشح وقال انه سيقف مع الحكومة في أي استجواب سواء حق أو باطل، وجاءهم آخر وقال انه سيقف ضد الحكومة في أي مسألة في الحق أو الباطل، فهل يعقل أن يعطوا صوتهم لمثل هؤلاء؟ وهل ينسجم هذا الطرح مع الدستور ونصوصه والمذكرة التفسيرية أو القسم الدستوري؟ فكل الطرفين ينطبق عليه المثل القائل «كلا الانحرافين ربح»، مضيفا «وماذا لو جاءكم ثالث وقال انه حسب اجتهاده في القضية سيجم عليها وسيقف مع الحق وينصره وان كانت القضية غير حقة فلن أقف معها

تؤدي إلى نتيجة ملموسة، موضحا أن لجنة التحقيق في قضايا التعذيب تم تمديد مهمتها وتكليفها بالاستماع لأي شكاوى من هذا النوع، وحتى تاريخ حل المجلس لم تصل أي شكاوى جديدة مما يؤكد أن رقابة البرلمان فاعلة ومؤثرة اذا ما استخدمت بالطريقة الصحيحة.

وأشار إلى أن سمة المجلس الماضي كانت الاستجوابات حيث حقق رقما قياسيا في عددها الذي وصل إلى 17 استجوابا بينما عدد الاستجوابات منذ عام 1962 حتى بدء المجلس الماضي لم يتجاوز هذا العدد، مستشهدا بالعم د. أحمد الخطيب الذي يشهد الجميع على أنه أحد رموز المعارضة لكنه لم يقدم يوما استجوابا في تاريخ عمله البرلماني، لافتا إلى أنه يعارض مبدأ الاستجواب وهو من شارك في عدة استجوابات وتقدم باستجوابات.

وأوضح أن الدستور ربط الاستجواب بمحاور وهذه المحاور تتعلق بقضايا وحكم يكون بناء على الموضوع والحجة وليس على الأشخاص والشخصانية، مؤكدا أنه طبق ما جاء بالدستور ودافع عن وزراء في قضايا لم يكن مقتنعا بها ومن هؤلاء الوزراء الصبيح والوزير فاضل صفر، وكذلك وقف مع استجوابات لقناعته بها منها استجواب وزير الاعلام حفاظا على الوحدة

البرلمان التونسي والمصري والليبي أثناء الثورات التي شهدتها هذه البلدان بعد أن كانت هذه القرارات شبه متخذة وكانت ردود الفعل طيبة من شعوب هذه الدول باسم الكويت..

وذكر أنه كان ملتزما بالحضور إلى اللجان والجلسات ولم يتغيب عن أي جلسة أو اجتماع للجنة الا الاجتماعات التي عقدت أثناء فترة سفره مرافقا لوالديه في رحلة علاجهما، مشيرا إلى أن الوالدين هما اولوية له ولكل ابن يار بوالديه.

وتحدث عن لجان التحقيق حيث أكد أنه كان مقرا للجنة التحقيق في وفاة المرحوم محمد الميموني، والتي رفعت تقريرها مفصليا في هذه القضية، مضيفا «أن من يدعي أن لجان التحقيق ليس منها جدوى نقول له ان تقرير اللجنة أكد ان التعذيب الذي تعرض له الميموني أفضى إلى الوفاة وأصبحت هذه القضية في رقبته، وأنا شخصيا تحدثت مع وزير الداخلية آنذاك وطلبت منه الاستقالة، دون أن نطنطن في الصحف ونهدد بالفضائيات أو نسيء إلى أحد، مسجلا للوزير تحمله المسؤولية السياسية وتقدمه باستقالته، وهذا أمر جيد عندما يتحمل الوزير في الحكومة المسؤولية السياسية عن أي خطأ في وزارته.

وبيّن أن لجان التحقيق كانت نموذجاً للادوات البرلمانية التي

للمجلس المقبل. واستعرض الغانم في رسالته الأولى ما قدمه خلال المجلس الماضي من مساهمات مع زملائه النواب، موضحا أنه تقدم بـ 81 اقتراحا برغبة واقتراحا بقانون أولها قانون الوحدة الوطنية والذي وعد في الانتخابات الماضية بأن يقدمه في المجلس، وكذلك تقدم بـ 67 سؤالا برلمانيا في عدة مجالات ومشاركته في عدة لجان منها لجنة البيئة والتي ساهم مع زملائه في إيقاف هدر ما يقارب الـ 3 مليارات دولار من أموال الشعب الكويتي.

وأشار أنه تراسس لجنة الشؤون الخارجية في دور الانعقاد الأول، وساهم في تنظيم وتوحيد الخطاب البرلماني الخارجي وكذلك اقرار وانهاء عدة اتفاقيات هامة، وترأس لجنة الشباب والرياضة في دور الانعقاد الأول والتي تم وأدائها في دور الانعقاد الثاني بعد أن تم الاعاز لبعض النواب بالذهاب إلى دورات المياه أثناء التصويت على اللجنة حتى يتم التخلص منها ومن دورها الذي أزعج البعض مضيفا «كما تبوّأت أعلى منصب برلماني دولي بالنسبة للعرب وهو نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن المجموعة العربية، وهذا المنصب لم يمثلني شخصيا وانما مثل الكويت وهو ما زادني شرفا، وقد تمكنا من خلاله من إيقاف موضوع تعليق عضوية

للمادة 56 أعطى هذا الحق ترشيح سمو رئيس الوزراء. وفيما يخص السلطة التشريعية قال الغانم ان المادة 80 من الدستور حددت بأن يشكل مجلس الأمة بالاقتراع السري المباشر وهذا يعني مسؤوليتنا المباشرة عن اختيار أعضاء البرلمان وأننا محاسبون على هذا الاختيار، وكما تكونوا بولي عليكم، مشددا على أهمية المشاركة بتشكيل المجلس المقبل في هذه المرحلة المفضلية من التاريخ من حقبة الله ومصالحة الوطن وأبنائهم والجيل القادمة نصب أعينهم.

وأشار إلى أن العزوف عن المشاركة أو مقاطعة الانتخابات سيكون بمثابة مشاركة مباشرة في إيصال الأشخاص غير المناسبين وغير الكفؤين إلى المجلس وبالتالي بقاء الوضع السيئ على ما هو عليه والمساهمة في تتردي الأوضاع أكثر فاكثر. ولفت إلى أنه لن يستعرض المشاكل التي تعاني منها البلد لأنها مواضيع استهلت كثيرا وأشبع نقاشا ولكل أصبح يعرفها، موضحا أنه سيتحدث عن دولة قادرين على العمل بصدق وإخلاص وتفان للوطن، لافتا إلى أن الشعب لا يملك أن يفرض أو يلزم باختيار أشخاص معينين للحكومة لأن الدستور وفقا

أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق مرزوق الغانم أن المرحلة التي تمر بها الكويت من المراحل الدقيقة والتاريخية والتي تحتاج إلى نوعية من الرجال والنساء ممن يستطيعون حمل الأمانة التي قال عنها الخالق (انا عرضنا الامانة على السموات والارض فاين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان انه كان ظلوما جهولا)، مشيرا إلى أن هذه النوعية من أبناء الكويت هم القادرون على إيصال البلد إلى بر الامان والمساهمة بإيجابية بالخروج من عنق الزجاجة.

وقال الغانم في الندوة التي أقامها تحت عنوان «رؤية وطن» مساء أمس الأول في مدرسة جمانة بنت أبي طالب بضاحية عبدالله السالم، أن الشعب الكويتي سئم من التجاذبات والجعجة التي لم تصنع لنا طحيننا، مؤكدا أن طرفي المعادلة لا تتشال الكويت مما وصلت إليه وعدتها كما كانت درة للخليج هما السلطتان التشريعية والتنفيذية.

وأضاف ان لنا ان ننتمي أو نطالب بان تكون السلطة التنفيذية من رجال ونساء دولة قادرين على العمل بصدق وإخلاص وتفان للوطن، لافتا إلى أن الشعب لا يملك أن يفرض أو يلزم باختيار أشخاص معينين للحكومة لأن الدستور وفقا

«الإيداعات المليونية» تسقط حكومة.. وموقفنا كان منسجماً مع القسم الدستوري اقتحام مجلس الأمة وانتهاك حرمة قاعة عبدالله السالم خطأ كبير خطة التنمية كانت غير واقعية والدليل أنه لم يُنفذ منها شيء والإنجاز صفر



الغانم يقبل رأس والدته د.فايزة الخرافي



ضرار الغانم ضمن الحاضرين في افتتاح مقر الغانم الانتخابي



مرزوق الغانم يقبل رأس والده علي نثيان الغانم



رحاب بورسلي وبجانينا كوتر الجوعان خلال افتتاح مقر مرزوق الغانم



ناخبو الدائرة الثانية احتشدوا في مقر مرزوق الغانم



الإعلامي عبدالله بوفتين مع يوسف الشاذلي

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

مسؤوليتنا كبيرة في اختيار أعضاء البرلمان ونحن محاسبون على هذا الاختيار

تصويتنا على كل الاستجابات بمسطرة واحدة وارتكز على النصوص الدستورية دون الخضوع للترغيب أو الترهيب



فايزة الخرافي متوسطة كوفر الجوعان وبعض الحاضرات



حضور كثيف وحاشد في المقر الانتخابي لمركز الزوراء

وحدود الكويت في بغداد، وقد فهم الشيخ عبدالله السالم نوايا واطماع الرئيس العراقي فقال بيت شعر «سهرت أعين ونامت عيون لامور تكون أو لا تكون»، فرد عليه العدساني قائلاً «فرب فاك ما كان بالامس سيحكفك بالغد ما يكون»، ومن هذه القصص علينا أن نقتدي بهؤلاء الرجال الذين وثقوا في الله وعملوا بجهد وإخلاص لمصلحة الكويت. وفي الختام توجه الغانم بحديث السى والديه والى جميع الآباء والأمهات قائلاً: «جزءنا ان حضورهما رغم المرض ودعمهما علمني درساً أضيفه للدروس التي تعلمتها منهما في حب الأب والأم للأبناء الذي يكون بلا حدود وبلا حواجز، وغير مشروط بشيء، وأشهد الله وخلقاً أن فرحتي ببذل شرف تمثيل الأمة لا يجاوزها سوى فرحتي برؤية والدي وهما راضيان عني، راجياً أن أكون وكل الأبناء ممن يمثلون لقول المولى عز وجل «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً»، مؤكداً أن صفحة جديدة ستكتب في تاريخ الكويت وستشرق الشمس لتعري زوايا الظلام، مشدداً على أنه لن يقف في صف الحكومة أو النواب الا بالحق واذا أراد الناخبون نأثبا يطبق القانون والدستور مثل ما رسمه الآباء والأجداد فإنه سيكون ولداهم وممثلهم بكل فخر.

عبدالكريم عبدالله

التفرقة الطائفية والفرقة القبلية والنظرة الفئوية لا تبنى وطناً

لن أقف في صف الحكومة أو النواب



إلا بالحق نقول لمعارضة المزيدات السياسية لنا ولن نقف إلا مع الحق

ولم يكن هناك تمييز بين شعبي وسني وحضري ويديوي وهي قناعة لدينا ولن نغيرها، ولن نقبل بأن يصنف الكويتيون بالناصب أو الصفيين أو أهل السدم الأزرق أو الأحمر وغيرها من التصنيفات المقتتة. وذكر أن التفرقة الطائفية يمكن أن تكسب البعض أصواتاً في الانتخابات من الطائفة التي يغازلها والفرقة القبلية يمكن أن تكسب أصواتاً من القبيلة، والنظرة الفئوية يمكن أن تخير فئة، لكنها جميعاً بالتاكيد لن تبني وطناً، مؤكداً أن الكويت تكون قوية في وحدتها وفي استنادها للدستور وتطبيقها للقانون.

وقال ان الرسالة الثالثة له تتلخص في شعارنا لحملتنا الانتخابية «اباك والباس من وطئك» فحزب نعيش على أرض الوطن وتحت ثراه أناس أخبار وفوقه أناس أخبار أيضاً، وقد حيانا الله ببركة دائمة وخير وفير، ونحن متفائلون رغم المؤشرات التي لا تبعث على التفاؤل، مستشهداً بقصة رواها العم عبدالعزیز العدساني نقلها عن والده المرحوم يوسف العدساني حينما كان مسافراً الى لبنان وعندما عاد الى الكويت وجد الشيخ عبدالله السالم مهموماً، بسبب لقاء صحافي للرئيس العراقي عبدالرحمن عارف قال فيه ان حدود العراق في ساحة الصفاة

2009، مشيراً الى أنه اعترض مع صالح الملا وعادل الصرعاوي ويفصل المسلم على هذا القانون لأن ما قدم لم يكن خطة تنمية وإنما كان عبارة عن كذبة كبيرة أعطونا من خلالها الشمس بيد القمر باليد الأخرى. وأوضح أن الخطة التي قدمتها الحكومة كانت غير واقعية على الإطلاق والدليل أنها لم تنفذ منها شيئاً حتى الآن رغم إقرارها، وكانت نسبة الإنجاز صفراً في المائة، لافتاً الى أن البلد يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية والتي يمكن أن تتوقف في يوم من الأيام، «فماذا نحن فاعلون حينها؟».

وأشار الى أن رسالته الى سمو رئيس مجلس الوزراء في حال تشرفه بتمثيل الناخبين في المجلس المقبل هي أن تقدم الحكومة خطة واقعية قابلة للتنفيذ يمكن تحويلها الى واقع عملي وملمس يحسه المواطن، وهذا أمر ليس بالصعب في ظل امتلاك الدولة للمقومات اللازمة.

وتحدث عن الركيزة الثانية لرؤيته المستقبلية وهي القناعة بأن أي بلد لا يمكن أن تقوم له قائمة في ظل تمزق نسبيته الاجتماعي، مشيراً الى أن الوحدة الوطنية تعرضت لكثير من التجريح والتشويه وهذا ما لن نسمح باستمراره، فالكويتيون جيلوا على التعايش فيما بينهم

عضواً أو أكثر للتحقيق في مثل هذه الأمور وتقديم التشريعات وسافروا وتحت تهديد السلاح وتم تبديل الصناديق وكانت النفوس مشحونة لأنها جريمة تمت في تحد واضح لمشاعر الناس آنذاك، وتقدم بعض من نجحوا في الانتخابات باستقلالهم من المجلس اعتراضاً على ما حصل، ومنهم خالد المسعود وراشد الفرخان وعبدالرزاق الخالد وعبدالعزيز الصقر وعلى العمر ومحمد الخرافي ومحمد العدساني، وقاطع الناس الانتخابات التكميلية، إلا أن من تم التزوير ضدهم رفضوا خروج الشباب في مظاهرات خوفاً عليهم من أن يبطش بهم، رغم أن الشباب في ذلك الوقت كان متحمساً ومستعداً للنزول الى الشارع إلا أن حكمة رجال الكويت منعهم وليس الخوف، وهذا هو الأيثار عندما تغلب المصلحة العامة على كل المصالح الأخرى.

وحول قضية الإيداعات المليونية قال الغانم ان موقفنا كان واضحاً منسجماً مع القسم الدستوري وقد أعلن ذلك منذ البداية بأن القضية مستحقة وأنها تسقط الحكومة وتم تأييد المسألة السياسية ووضعنا كشف الراشدي والمرتشى هدفاً وتحصين المؤسسة التشريعية هدفاً وطالبنا بتشكيل لجنة تحقيق وفق المادة 114 من الدستور التي تتيح للمجلس أن ينتدب

لانتخابات البرلمانية عام 1967 وكان هذا التزوير واضحاً وسافروا وتحت تهديد السلاح وتم تبديل الصناديق وكانت النفوس مشحونة لأنها جريمة تمت في تحد واضح لمشاعر الناس آنذاك، وتقدم بعض من نجحوا في الانتخابات باستقلالهم من المجلس اعتراضاً على ما حصل، ومنهم خالد المسعود وراشد الفرخان وعبدالرزاق الخالد وعبدالعزيز الصقر وعلى العمر ومحمد الخرافي ومحمد العدساني، وقاطع الناس الانتخابات التكميلية، إلا أن من تم التزوير ضدهم رفضوا خروج الشباب في مظاهرات خوفاً عليهم من أن يبطش بهم، رغم أن الشباب في ذلك الوقت كان متحمساً ومستعداً للنزول الى الشارع إلا أن حكمة رجال الكويت منعهم وليس الخوف، وهذا هو الأيثار عندما تغلب المصلحة العامة على كل المصالح الأخرى.

وحول قضية الإيداعات المليونية قال الغانم ان موقفنا كان واضحاً منسجماً مع القسم الدستوري وقد أعلن ذلك منذ البداية بأن القضية مستحقة وأنها تسقط الحكومة وتم تأييد المسألة السياسية ووضعنا كشف الراشدي والمرتشى هدفاً وتحصين المؤسسة التشريعية هدفاً وطالبنا بتشكيل لجنة تحقيق وفق المادة 114 من الدستور التي تتيح للمجلس أن ينتدب

ولفت الى أنه وزملاءه في كتلة العمل الوطني كانوا مع الرأي القائل بأن اسقاط الحكومة للاستجاب من جدول الأعمال هو تنقيح للدستور وتفرغ له من محتواه، وهو محاولة لواء المواد الدستورية التي تتعلق بالاستجاب، وتقييد لحق الأمة في المسألة السياسية وترسيخ لسابقة خطيرة لا يمكن القبول بها، موضحاً أنهم عارضوا وبشدة رفع الاستجاب من جدول الأعمال بغض النظر عن قناعتهم في الاستجاب نفسه، ولقنا بكل جرأة أنه من الخطأ معالجة الخطأ في مضايق الجلسات.

ويعتبر أن الخطأ أن تلجأ الحكومة الى تعطيل الجلسات من أجل رفع الحصانة عن نائب، ومن ثم تأتي هي نفسها تشتكي من قلة عدد الجلسات وأن المجلس يعطل القوانين، وكذلك من الخطأ أن يقاطع النواب الجلسات واللجان لأنها جلسات ولجان الأمة وهي أمانة فسي أعناقهم وهي المطبخ الرئيسي للمجلس ومقاطعتها تنال عن حقوق دستورية للشعب، وبإمكان النائب تسجيل رأيه في المضبطة والتقارير الذي يرفع في المجلس وفق اللائحة والدستور، والحق في كتابة رسالة الى رئيس المجلس أن وجد أن الإغلبية تريد أن تقوم بعمل يضر مصلحة الشعب الكويتي، مستغنياً ممن يتبع هذا النهج ومن ثم عندما تكون هناك جلسة لاقرار كادر بحضورها.



أحمد وإياد وطلال وجاسم الخرافي يتوسطهم م.حسام الخرافي



عبدالله النيباري وأحمد الهارون



أريج علي الغانم تتحدث إلى د.أسيل العوضي مع بعض الحاضرات في افتتاح المقر الانتخابي لمركز الزوراء



يوسف الجاسم وعبد الوهاب الهارون خلال افتتاح مقر الغانم



جانب من الحضور



بعض الحضور يكرمون مرقوق الغانم